



تتممات

الثورة الشعبية وورقة الحريري انقذت لبنان من انهيار اقتصادي ونقلته الى التفاؤل المهم ان لا تبقى المقررات حبراً على ورق فالعبرة في التنفيذ والتفاؤل يسود الجيش اللبناني يفتح طرقات لبنان اليوم ويترك الساحات تحت حمايته لتظاهرات المعارضين

شارل أيوب

(تقمة المانشيت)

ثلاثة اشهر، ومع ذلك رفضوا التقرير الطبي الذي هو من اشهر الأطباء في لبنان.

طالبنا بعدم المحاصصة فكانت المحاصصة منتشرة طوال ٣ سنوات بشكل رهيب، بلبننا بعدم تلميز المشاريع من دون مناقصات فهجموا علينا بالقضاء، ولأسف القضاء محاصصة وكل جهة لها مركز قضائي كبير تقرر فيه مصير الناس دون عدالة.

وانا لا اريد ان استقبل بل أقول عيب على من قام بالظلم ضد جريدة الديار وشارل أيوب الذي تحدث عن المصلحة الوطنية العامة بينما السياسيون والحكام كانوا يعملون لمصالحهم الشخصية ولاهوائهم ولافكارهم الشخصية البعيدة عن الدراسة والعمق بل فقط حب السيطرة وتولي كل مقاليد الحكم ومنع أي صوت معارض.

كان كل هذا في الديار الحديث عن مكان الهدر لتحسين عهد الرئيس ميشال عون وكانت نصلنا المعلومات عن الفساد وملفات الهدر وعندما كنا ننشر اي ملف كنا نحال الى القضاء الجزائي والجنائيات واذا كانوا يريدون معلومات عن بعض ملفات الهدر فهي موجودة، واذا ارادت الدولة ان تستعيد الاموال المنهوبة فنحن لدينا المعلومات ومستعدون اعطائها وتزويد القضاء بها، لكن عندما كنا نفتح اي ملف كنا نواجه بتحويلنا الى القضاء الجزائي والجنائيات وليس محكمة المطبوعات.

عندي الكثير لاقوله كشامل أيوب لكن اتوقف هنا وأريد ان افرح انه بعد ثورة شعبية استمرت ٥ أيام اجتمعت الحكومة اللبنانية ووافقت على الورقة الاقتصادية التي قدمها الرئيس سعد الحريري الى مجلس الوزراء وكاد ان يستقيل لو لم يتم الموافقة على هذه الورقة لانها ورقة الإنقاذ الأخيرة، قبل سقوط لبنان وانهاره اقتصاديا ومعيشيا وماليا.

لأول مرة في لبنان يجري وضع رؤية عملية تنفيذية لإنقاذ الاقتصاد وإعادة المؤسسات وهيكلية الدولة والسير وفق الدستور والقوانين ويتمنى ان لا تكون حبراً على ورق، بل ان تكون جدية للتنفيذ، لكننا لم نسمع عن النية العامة المالية التي لم يمتثل امامها وزيران، ولم نسمع عن الهدر الذي حصل كيف سيتم توظيفها واستعادة الاموال التي تم سرقتها، باستثناء عبارة إعادة الاموال المنهوبة، اما كيف فليس هناك من قرارات تنفيذية او تعيين رئيس لجنة لهذا الموضوع.

والجديد في الورقة الاقتصادية هو بداية مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص بدل الخصخصة الكاملة وبدل إبقاء المؤسسات ضمن روتين الدولة بل مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص.

واما تقديم مصرف لبنان وقطاع المصارف ٣ مليارات و٣٠٠ مليون دولار لمساعدة لبنان هو امر عظيم، واعتراف الرئيس سعد الحريري بانة لولا الثورة الشعبية التي ظهرت



في البلاد ما قامت الحكومة بالخطوات التي اتخذتها وهذه شجاعة من مسؤول كبير مثل رئيس مجلس الوزراء.

لكننا لم نسمع عن تفعيل مؤسسات الدولة مثل النيابة العامة المالية والتفتيش المركزي والتفتيش القضائي ومجلس الخدمة المدنية الذي يقوم عليه تعيين كبار موظفي الدولة من الدرجة الثانية والاولى إضافة الى مبدأ أساسي وهو الضريبة التصاعدية حيث في الولايات المتحدة يربح الملياردير مليار دولار فيدفع ٤٠٠ مليون دولار ويبقى غنياً بـ ٦٠٠ مليون دولار اما في لبنان فالضريبة الثابتة هي ١٠ في المئة فالغني والثري يدفع ١٠ في المئة والفقير الذي راتبه ١٠٠٠ دولار يدفع ١٠ في المئة من راتبه الذي هو الف ليرة.

كما اننا لم نسمع عن وقف المحاصصة بعد الآن بين المسؤولين الكبار سواء الرؤساء الثلاثة ام الوزراء ولم نسمع صدى لرسالة نادي القضاة الذي طالب فيه هيئة القضاء الأعلى في مصرف لبنان الذي هي برئاسة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بتجميد أموال كل من ثروته أكثر من ٧٥٠ مليون دولار لحين التحقيق في كيفية تحقيقها، والوصول الى هذه الثروة مع العلم ان هناك موظفين مدنيين وعسكريين يطالبون بمحاربة الفساد وما زال تقاعدهم ٧ الاف دولار و٦ الاف دولار ومع ذلك لديهم ثروة بـ ٤٠٠ مليون دولار ومنهم عسكريون ومدنيون ومنهم متقاعد ومنهم من هو في الخدمة ومنهم من هو في السياسة.

هذه الورقة التي توصلت اليها الحكومة هي انجاز كبير جدا ووصول العجز الى ٠,٦ في ميزانية عام ٢٠٢٠ سيخفف بالانقاص اللبناني من نمو ٠ في المئة الى ٤ في المئة بعد ستة على الأقل ويزداد ارتفاعه تدريجياً كلما نفذت الدولة الخطم المستندة الى الدستور والقانون والمؤسسات وليس الى الأشخاص والسرقة والهدر وعدم الحاسبة.

ثم لم نسمع انه بعد الآن لم يجسر تلميز أي مشروع بالتراضي بين شخص الوزير والشركات او من خلال

الورقة الاقتصادية التي انجزتها الحكومة هي بداية خير ونحن نفعلنا بها ومتفائلون بها، والرئيس سعد الحريري فعلا انجز عملاً كبيراً بوضع حد ٧٢ ساعة اما للتفاهم على الورقة الاقتصادية واما لا تعرف ماذا كان سيحصل هل سيستقبل، وعلى الأرجح كانت الاستقالة هي خياره. وفي ظل ثورة شعبية عمت لبنان كله، واطاحت بكل هيئات الزعامات والإقطاعات والسرقات والقيادات الحزبية وغيرها استطاع لبنان البدء بالخروج من الأزمة الاقتصادية والسقوط والانهيال الى الارتفاع والنمو وتحسين الأوضاع ووضع مخطط واضح عبر الورقة الاقتصادية يمكن ان نوصلنا سنة ٢٠٢٠ الى وضع اقتصادي افضل بكثير من الماضي لا بل الى تحسن قد يصل الى ٤ في المئة.

الأموال المنهوبة وفق مجلة فوربس التي لها علاقة مباشرة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية قدرت نهب الاموال بـ ٢٦١ مليار دولار فمن هي الجهة التي ستقوم باستعادة الاموال المنهوبة.

وطالما ان النظام السياسي هو كذلك ومؤلف من قيادات سياسية وحزبية واقطاعية ومالية ولها مصالح ضمن الدولة وتستفيد منها فمن سيحاسب من، واي زعيم سيطالب زعيم اخر في ارجاع أمواله المنهوبة الى الدولة، لذلك هذا المبدأ إعادة الاموال المنهوبة لانراها الاستقع على رأس بعض المديرين وبعض موظفي الدولة.

اخيراً مشى لبنان بعد ثورة شعبية عارمة من كل الطوائف ومن كل المذاهب دون تمييز وادي الى تغيير الوضع الاقتصادي وساهم في ذلك الرئيس سعد الحريري في وضع ورقة اقتصادية وافق عليها الجميع في مجلس الوزراء، ودعمها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس نبيه بري.

وبعد الموافقة على الورقة الاقتصادية تم التفاهم على ان يقوم المجلس النيابي بفتح كل الطرقات امام حركة المواطنين لتسهيل اعمالهم على ان يقوم الجيش أيضاً بحماية المتظاهرين في الساحات العامة في مختلف المناطق كما يتم فتح كل الطرقات.

ونعد ونقول الخطر كبير ان تبقى حبراً على ورق لكن في المقابل هناك معارضة في البلاد وهي جزء من الديموقراطية، شرط ان لا تكون المعارضة لها ارتباطات خارجية وتريد زعزعة الوضع في لبنان وعدم تقديمه واستقراره وعدم حصول النمو الاقتصادي وتكوين شعوبية من خلال معارضة تلعب على احساس الناس ومشاعرهم بدل ان تعارض ايجابياً وتشيد بالخطوات الايجابية التي بدأتها الورقة الاقتصادية التي قدمها الرئيس سعد الحريري بعد ثورة شعبية كبرى اجتاح لبنان هي الأولى بتاريخه على صعيد وطني واقتصادي وليس على صعيد حادث كبير مثل اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري او مثل الصراع حول السلاح الفلسطيني او غيره.

شارل أيوب

ورقة الحريري الاقتصادية تعتمد بشكل أساسي على دعم مصرف لبنان خفض العجز من ٧,٣٨% إلى ٠,٦% يطرح العديد من الأسئلة حول فعالية الإجراءات

٤٠٠ مليون دولار أميركي ضرائب؟ أيضاً ومن بين المواضيع التي لم يتم ذكرها، الرواتب العالية في القطاع العام وهي التي تصل إلى مستويات عالية تفوق كل تصور لدى بعض الفئات الوظيفية. هل من سبب لعدم القيام بهذا الأمر؟

لماذا لم يتم فرض ضريبة على الشقق الشاغرة؟ هل السبب يعود إلى امتلاك بعض أصحاب النفوذ آلاف الشقق الشاغرة في وقت يحتاج شباننا إلى شقق لإنشاء عائلة والعيش عيشة كريمة؟ لماذا لم يتم المس بالدمع المقدم للجمعيات والتي يدير بعضها أصحاب نفوذ؟

لماذا لم يتم ملاحقة التهرب الضريبي بإجراءات واضحة مثل ملاحقة الشركات والأفراد الذي ترد أسماؤهم في أوراق بنما؟ لماذا لم يتم سقفاً لإنفاق بعض الوزارات التي يكبر حجمها بشكل غير مسبق؟

لماذا لم يتم تخصيص إجراءات للمناقصات العمومية وهي المنهم الأول بالفساد في القطاع العام؟ لماذا لم يتم أخذ إجراءات بخصوص التوظيف الانتخابي الذي تم في العام ٢٠١٨ وتحميل المسؤوليات؟

كل هذه الأسئلة هي أسئلة مشروعة وكان من المفروض لحظها في هذه الورقة.

لماذا لم يتم ملاحقة التهرب الضريبي بإجراءات واضحة مثل ملاحقة الشركات والأفراد الذي ترد أسماؤهم في أوراق بنما؟ لماذا لم يتم سقفاً لإنفاق بعض الوزارات التي يكبر حجمها بشكل غير مسبق؟ لماذا لم يتم تخصيص إجراءات للمناقصات العمومية وهي المنهم الأول بالفساد في القطاع العام؟ لماذا لم يتم أخذ إجراءات بخصوص التوظيف الانتخابي الذي تم في العام ٢٠١٨ وتحميل المسؤوليات؟ كل هذه الأسئلة هي أسئلة مشروعة وكان من المفروض لحظها في هذه الورقة.

يؤمن مبلغ ٦٠٠ مليار ليرة لبنانية. ثانياً: خفض النفقات من خلال: وضع سقف أقصى لعجز الكهرباء قدره ١,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية، مساهمة مصرف لبنان بخصف خدمة الدين العام لسنة ٢٠٢٠ بنسبة ٥٠٪ (٤,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية)، تقسيط تعويضات الصرف التي تزيد عن ١٠٠ مليون ليرة لبنانية على ٣ سنوات، خفض ٥٠٪ من مخصصات الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين، وخفض باقي النفقات في سبيل بلوغ العجز بالنسبة الموما إليها. وهنا تظهر مشكلة أساسية أن خفض هذا العجز إلى من ٧,٣٨٪ إلى ٠,٦٪ آت فقط من نقطتين أساسيتين الضريبة على المصارف ومساهمة مصرف لبنان في خفض الدين العام (٥,١٠٠ مليار ليرة لبنانية). وهذا الأمر وباقي الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها (أي ٢٤ بنداً) لم تسهم إلا بـ ٧٠٠ مليون دولار أميركي وهنا يحق للمراقب طرح السؤال عن فعالية هذه الإجراءات الإصلاحية في موازنة العام ٢٠٢٠؟

على كل الأحوال، الورقة أهملت نقاطاً إصلاحية أساسية وعلى رأسها ملف النقابات والمضامر والمحارِق والتي تُعتبر من المشاكل الأساسية التي تواجه المواطن، الدولة والخزينة العامة. لماذا لم يتم ذكر هذا الملف الخطير الذي يُلقى بتداعياته المالية بشكل كبير على البيئة؟ وهل عدم ذكرها يعني أن خطة وزارة البيئة ذهبت مع الرياح وهي التي كانت تحوي على



إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إصدار المراسم التطبيقية لقانون تعزيز الشفافية في قطاع البترول وكاشفي الفساد، (١٨) إنجاز الإصلاحات كافة التي تمت مناقشتها في لجنة الإصلاحات المالية والهيكليّة وتلك الوارد في مؤتمر سيدر، (١٩) العمل على إقرار مشروع قانون العفو العام بمهلة أقصاها نهاية العام الجاري، (٢٠) تكليف وزير الأشغال العامة ووزير الداخلية لمعالجة مخالفات الأملاك العامة والأملاك، (٢١) تكليف وزارة الطاقة والمياه اعداد مشروع يرمي إلى معالجة المخالفات على الأملاك النهرية، (٢٢) تكليف وزارة الأشغال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق قانون تسوية مخالفة البناء، (٢٣) تكليف اللجنة الوزارية المكلفة وضع استراتيجية اقتصادية إعداد الخطوات والتدابير اللازمة لوضع توصيات دراسة ماكنزي قيد التنفيذ، (٢٤) الموافقة على تجديد ولاية أعضاء هيئة إدارة قطاع البترول، (٢٥) تشكيل لجنة وزارية برئاسة الحريري لدراسة لائحة مشاريع برنامج الإنفاق الاستثماري (CIP).

الورقة نصت على إقرار موازنة العام ٢٠٢٠ بعجز متوقع بنسبة ٠,٦٪ وذلك من خلال:

أولاً: زيادة الإيرادات من خلال فرض ضريبة دخل إستثنائية على المصارف لسنة واحدة في العام ٢٠٢٠ بما

بروفسور جاسم عجاقة

لم تستوعب ورقة الرئيس الحريري الاقتصادية وإقرار موازنة العام ٢٠٢٠ مع عجز ٠,٦٪، من إمتصاص غضب الشارع حيث ارتفعت أعداد المتظاهرين بعد كلمة الرئيس الحريري عقب إنتهاء جلسة مجلس الوزراء، بنسبة فاقت كل التوقعات. الملفت في الأمر ان المتظاهرين رفضوا هذه الورقة بشكل شبه تلقائي مما يُفسر أن المشكلة بالدرجة الأولى هي مشكلة ثقة بين الشعب والطبقة السياسية التي أصبح معها من شبه المستحيل قبول أي ورقة من قبل المتظاهرين حتى لو كانت مثالية.

على صعيد آخر وبلغت الأرقام نرى أن هذه الورقة تعتمد بشكل أساسي على دعم مصرف لبنان الذي يؤمن ٣,٣ مليار دولار أميركي من أصل عجز بقيمة ٤,١ مليار دولار أميركي (ما يفوق الـ ٨٠٪)، أما التخفيض الباقي أي ما يقارب الـ ١٩,٤٪ فهو آت من باقي الإجراءات. وهذا قد تظهر مشكلة أساسية في هذا الموضوع وهو مدى فعالية هذه الإجراءات التي من المفروض (بحسب الأرقام) أنها تُخفّض فقط ٧٠٠ مليون دولار أميركي.

ورقة الرئيس الحريري الاقتصادية تحوي ٢٥ بنداً هي (بحسب ورودها في الورقة): (١) تجريد الإنفاق الاستثماري غير الضروري وتحويل فائض أموال المؤسسات إلى الخزينة، (٢) إلغاء ودمج بعض الوزارات والمؤسسات والمرافق العامة، (٣) البدء بأشراك القطاع الخاص وتحرير المؤسسات والمرافق العامة ذات الطابع التجاري، (٤) تعيين الهيئات الناظمة للطيران المدني ومجلس إدارة بورصة بيروت ونواب حاكم مصرف لبنان قبل تاريخ ١٥/١١/٢٠١٩، (٥) تفعيل إدارة ومردود عقرات الدولة، (٦) الإسراع بتنفيذ برنامج الإنفاق الاستثماري (سيدر)، (٧) الإسراع بإطلاق المشاريع الاستثمارية المقررة في مجلس النواب والبالغه ٢,٦ مليار دولار أميركي، (٨) إطلاق مشاريع البسار وليتور، (٩) تعزيز الحماية الإجتماعية، (١٠) دعم التصدير، (١١) توحيد شراء الأدوية، (١٢) الإسراع في إصدار المراسيم التطبيقية لقانون المعاملات الإلكترونية وقانون الوساطة القضائية وحق الوصول إلى المعلومات، (١٣) ملف عودة النازحين السوريين، (١٤) اقرار موازنة ٢٠٢٠ بعجز يقارب ٠,٦٪، في مهلة أقصاها ٢٥/١٠/٢٠١٩، (١٥) الحد من التهرب عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية والحد من التهرب الضريبي، (١٦) تأمين الكهرباء بدءاً من النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ وإلغاء كامل عجز مؤسسة كهرباء لبنان في العام ٢٠٢١، (١٧) تعزيز الشفافية والحد من الفساد (قانون إستعادة الاموال المنهوبة،

طبع من الديار في ٢٠-٥-٢٠١٩
بيع من الديار في ٢٠-٥-٢٠١٩
هاتف: ٠٥/٩٢٣٣٧٣-٠٣/٨١١٧٨٥
الإعلانات: ٠٥/٩٢٣٧٧٠-٩٢٣٧٧٠-٩٢٣٧٦٨-٩٢٣٧٦٨-٩٢٣٧٦٨-٠٥/٩٢٣٧٧١

بلغ عدد الزوار على موقع الديار الالكتروني (Internet) في ٢٠١٩-١٠-٢٠ ٣٢٦٣٢ زائر.

مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
رئيس القسم الفني وجيهه علي

مديره الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
سكرتير تحرير رالف جرجس
مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح

رئيس التحرير
رضوان الذيب